نظرا لدوره التنموي والاجتماعي

التأكيد على دعم وتشجيع العمل الأهلي والتعاوني والحرص على إنشائه وفقا للاحتياج والمعايير القانونية

كتب /منصور شايع

●،، أكدت دراسة اقتصادية حديثة على أهمية استكمال هيكلة العمل الأهلي والاستفادة من التجارب الحالية لمجالس وشبكات التنسيق، وحثت المجالس المحلية على توجيه الرعاية للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومساعدتها في حل مشكلاتها ودعمها والحرص على إنشائها وفقا للاحتياج والمعايير القانونية والفنية والاجتماعية.. ودعت الدراسة الحكومة إلى إيجاد آلية للتنسيق فيما يتعلق باستقطاب المزيد من الموارد لدعم مشروعات وبرامج العمل الأهلي المنظم لمواجهة مشكلة نقص المواد وتنسيق العمليات بشأن هذا الدعم ووجهته وتفعيل ما ورد في المادة٢٣ من القانون رقم ١ لسنة٢٠٠١ م.. وأوصت بإعادة النظر في ظل المتغيرات والتوسع في أعداد المنظمات فيما يخص الإلتزام الحكومي بشأن الدعم المالي وفقا لشروط قانونية سليمة وبعد إجراء مسح ميداني وشامل للأوضاع الإدارية والقانونية والفنية وتقييم الأداء.. وطالبت بتوجيه الصناديق والمشروعات الاجتماعية لمزيد من البرامج التدريبية وتعزيز البناء المؤسسي للمنظمات الأهلية وتطوير وتعزيز الديمقراطية الداخلية وانتظام عقد الدورات الانتخابية والتزام الجهات الحكومية بتقديم التسهيلات المالية والأفضليات والواردة في قانون المنظمات الأهلية وتخليص الأجهزة الحكومية من البيروقراطية وممارسة الوعي والفهم الحقيقي لدور هذا القطاع.

وأكدت الدراسة على ضرورة دعم القدرات البشرية والفنية والمؤسسية للإدارة الحكومية المختصة بالتعاونيات في الوزارات المعنية والتنسيق بين وزارة الشئون الاجتماعية والوزارات المعنية فيما يخص إيجاد آلية لتبادل معلومات التسجيل والإشهار وإيجاد شبكة معلومات لدى كل الجهات مع الاستفادة من الشبكة التي أنشأها الصندوق الاجتماعي للتنمية..

وتطرقت الدراسة إلى وضع منظمات المجتمع المدني والتي أصبحت تشكل جزءا مهما من نسيج المجتمع اليمني.. مشيرة إلى أن بلادنا بعد تحقيق الوحدة المباركة انتهجت طريق الديمقراطية والتعددية السياسية وهذا الوضع وفر ظروفا وشروطا قانونية ملائمة لتطوير النظرة نحو العمل الأهلي والشعبي واعتباره شريكا للجهود الرسمية في عملية البناء والتنمية.

مفيدة بأن مساهمة هذه المنظمات واضحة في الأعمال الاجتماعية الخيرية والتنموية والحقوقية والثقافية والمهنية وتزايد أعدادها بصورة كبيرة، كما أن هذه المنظمات من خلال تواجدها وتواصلها مع مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية وعملها الطوعي داخل المجتمعات المحلية خاصة المعبرة عن احتياجات وتطلعات الناس لتحقيق أحلامهم في ميادين البناء الديمقراطي والسياسي والتنموي.. ولفتت الدراسة إلى أن هذا القطاع يحظى باهتمام الدولة إذ تعتبره شريكا لها في عملية البناء الوطني والديمقراطي وهو ما أكدته برامج الحكومات المتعاقبة.

وبينت الدراسة عددا من الجوانب الإيجابية لنشاطات هذه المنظمات الأهلية وتوسيع أدوارها وتأثيراتها في المجتمع الأمر الذي أدى إلى إقبال الناس على المتزايد الانضمام إلى هذه المنظمات.. موضحة عددا من الأنشطة التي قامت بها الوزارة في المسوحات المختلفة للمجتمعات والمؤسسات الأهلية.

منوهة بأن نتائج المسح الميداني تؤكد أن الجمعيات الممسوحة تنفذ الكثير من الأنشطة والمشروعات الخدمية والإنتاجية وأن هناك ٤٩٧ مشروعا عاملا تنفذها٣٠٣ جمعيات بإجمالي مبلغ يصل إلى ٤.٨ مليار ريال وهذه المشاريع تتركز في تلبية احتياجات المجتمع في بناء الفصول الدراسية والمساجد والوحدات الصحية ومشاريع خدمية كالماء والكهرباء والصرف الصحي وتربية المواشي وفي مجال الأسر المنتجة والتدريب النسوي وبناء دور للأحداث وإقامة جمعيات طبية وبرامج محو أمية.. لافتة إلى أن نسبة التمويل الحكومي الإجمالي للمشروعات ٥٤.٤ ٪ والتمويل الذاتي٣٣.٤ ٪ والتمويل الأجنبي١٢.٢ ٪.

موضحة عدداً من الصعوبات التي تواجه عمل هذه المنظمات منها محدودية الموارد المتاحة أمامها ونقص التدريب لهيئاتها الإدارية والمساعدات وغياب التخطيط السليم لأعمالها وسيطرة أفراد ووجاهات وشخصيات اجتماعية وقبلية وحزبية على إداراتها، كما أن إصدار التشريعات الأهلية لم يترافق مع برامج متكاملة للتوعية بالقوانين عدا بعض الأنشطة التوعوية المتواضعة الأمر الذي أدى إلى إضعاف التعامل والامتثال الواعي للقوانين وتجاوز دور الهيئات الإدارية وبروز الكثير من الظواهر السلبية، أيضا إعاقة المنظمات الأهلية وإدخال بعضها في دائرة الأعمال المحضورة لأهداف القانون مثل ممارسة الأنشطة الحزبية والسياسية وأعمال الدعاية الانتخابية وكذا استحواذ أعداد قليلة من المنظمات الأهلية على مصادر التمويل الخارجي وحرمان الكثير من هذا المصدر وابتعاد أجندة الكثير من الممولين الأجانب عن الاهتمام بتمويل تلك الأنشطة التي تلبي الحاجات الحقيقية للناس.وانعدام الديمقراطية الداخلية وعدم انتظام عقد الدورات الانتخابية الكاملة في أحايين كثيرة.

مشيرة إلى الفهم القاصر للمعاني الإنسانية للطوعية والمشاركة واعتبار العمل الأهلي والتعاوني مجالا للتكسب والمنفعة وإنهاك الجمعيات الأهلية والتعاونية بالكثير من المصروفات غير المبررة وعدم توافر هيكلية موحدة للعمل الأهلي توجه وتنسق جهود المنظمات الأهلية وتحدد أولويات أنشطتها وبرامجها.. إضافة إلى محدودية الجهة الإدارية الحكومية المختصة وضعف قدراتها البشرية والمالية في ممارسة دورها الإشرافي والرقابي لتحديد مواطن القوة والضعف في نشاطاتها لتصحيح الأوضاع ومراجعتها بصورة مستمرة، ومن المعوقات ضعف نظم المعلومات والإحصاء والتوثيق وضعف الاعتماد على الذات لدى أعداد كبيرة من المنظمات وغياب كامل للمشروعات المدرة للدخل.

نتيجة المضاربات وقلق ديون منطقة اليورو

أسعارالذهب تتجه نحو أعلى قيمة تاريخية إلى 2000 دولار للأوقية

●،، ارتفعت أسعار الذهب إلى أكثر من واحد في المئة أمس لتتجاوز مجدداً مستوى ١٩٠٠ دولار للأوقية مع هبوط أسواق الأسهم وسط مخاوف من تجدد الركود في الولايات المتحدة والقلق بشأن أزمة ديون منطقة اليورو. وارتفع الذهب الفوري ليصل إلى ٨٠. ١٩٠٢ دولار للأوقية وجرى تداوله مرتفعاً ٠,٩ في المئة عند ٢٤. ١٩٠١ دولار للأوقية.

وأوضح خبراء في الذهب أن المعدن الأصفر سيواصل ارتفاعه، وسيكسر حاجز ٢٠٠٠ دولار قبل نهاية العام الجاري، مشيرين إلى أنه قد يتجاوز هذا الرقم بكثير إذا استمرت المؤشرات السلبية على الاقتصاد العالمي، ومدعوماً بالمخاوف من كساد في الولايات المتحدة وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

وأبانوا أن «الذهب لايزال في مسار صاعد»، وقال تاجر الذهب في السعودية محمد النمر: «الوضع الاقتصادي العالمي والعجز في الموازنة الأمريكية، وضعف الدولار، مؤشرات جميعها لا تدل على قرب انخفاض أسعار الذهب، بل العكس من ذلك»، مشيراً إلى أن المتوقع أن «تصل أسعار الذهب إلى ٣٠٠٠ دولار للأونصة، وهي أقرب من حدوث انخفاض حقيقي، وأن حدوث تصحيح بمقدار ٣٠ أو ٢٠ في المئة، أمر طبيعي ووارد بعد وصوله لقمة جديدة هي ١٩٠٠ دولار، ويمكن أن يبقى عندها فترة كما يمكن له أن يتجاوزها سريعاً أيضاً».

وأضاف «تاريخياً، نجد أن الذهب قبل نحو ثلاثة عقود، حقق صعوداً كبيراً، بعدها استغرق انخفاضه مدة ٢٠ عاماً، وهذا الأمر قد يتكرر الآن».

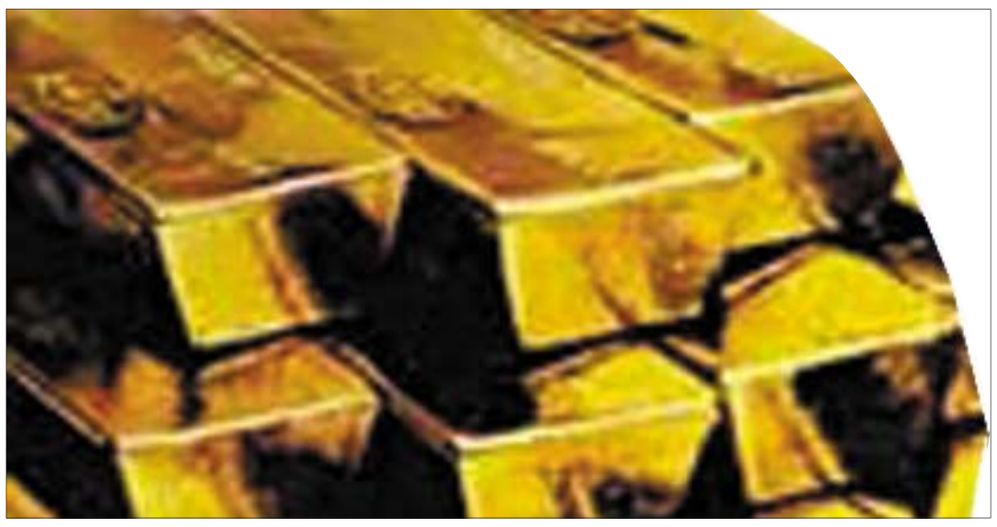

وأشار إلى أن «المؤشرات تشي باستمرارية الصعود في المرحلة المقبلة، بيد أنه صعود تدريجي ستتخلله عمليات تصحيح قد تكون حادة»، مبيناً أن «المضاربة في الذهب أصبحت كبيرة، لذلك سيكن ضحاياها كثر». متوقعاً أن يصل سعر الأونصة في فترة قريبة إلى ٢٠٠٠ دولار»، معارضاً إمكانية انهيار الذهب بحيث يتراجع إلى مادون الألف دولار إلا في حالة حدوث ظروف سياسية واقتصادية مؤثرة في العالم أجمع، وهذه من خلال التجربة لا تسمح للذهب بأن يتراجع إلى هذا المستوى».

وقال: «من يخشى عليهم حالياً، هم المضاربون أكثر من المستهلكين العاديين، لأن المضارب يفقد غطاءه ويتأثر حتى في حالة التراجع بنسبة ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ في المئة نتيجة مضاربته بكميات كبيرة»، وأشار إلى أن «تراجع الذهب بمعدل ١٠٠ دولار في غضون يوم أو يومين أصبح أمراً ممكناً لكن الانهيار لا».

الصادرات السعودية ترتفع 31% في 2010م

●،، ارتفعت قيمة الصادرات السعودية في العام الماضي ٢٠١٠ بنسبة ٣١٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٩ ليبلغ إجمالي الصادرات ٩٤,١٧ مليار ريال مقابل ٧٢,١١ مليار ريال، فيما ارتفع الحجم الوزني للصادرات في العام الماضي بنسبة ٧٪ لتبلغ ٣٩١ ألف طن مقابل ٢٨ ألف طن وجاءت اليابان والولايات المتحدة والصين على رأس قائمة الدول المستوردة من المملكة.

وأظهرت إحصاءات الصادرات في العام ٢٠١٠م الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن مجموعة الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية قد استأثرت على الحصة الأكبر من قيمة الصادرات السعودية في العام الماضي بقيمة إجمالية بلغت ٥١,٨ مليار ريال تمثل ما نسبته ٥٥٪ من إجمالي الصادرات السعودية، مشيرة إلى أن الصادرات إلى هذه الدول قد حققت في العام ٢٠١٠ ارتفاعا بنسبة ٣٢٪. وأوضحت أن اليابان جاءت على رأس هذه الدول بقيمة بلغت ١٣,٥ مليار ريال في العام الماضي تمثل ما نسبته ٢٦٪، تليها الصين الشعبية بقيمة ١١,٢ مليار ريال تمثل ٢٢٪ من الصادرات السعودية إلى الدول الآسيوية.

وكشفت الإحصاءات التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية (واس)، عن أن مجموعة دول أمريكا الشمالية قد استحوذت على ١٤٪ من إجمالي الصادرات السعودية العام الماضي بقيمة إجمالية بلغت ١٣,٢ مليار ريال بارتفاع بنسبة ٤٥٪، لافتة النظر إلى أن الولايات المتحدة تستحوذ على ٩٥٪ من الصادرات بقيمة بلغت ١٢,٤ مليار ريال تليها كندا بقيمة ٧٣٢ مليون ريال.

وأفادت أن مجموعة دول الاتحاد الأوروبي جاءت في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت ٨,٩ مليار ريال لتشكل ١٠٪ من الصادرات السعودية الإجمالية بارتفاع في العام الماضي بنسبة ٣٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٩م.. وحلت إسبانيا في المرتبة الأولى من بين هذه الدول حيث استحوذت على ٢٠٪ بقيمة إجمالية بلغت ١,٧ مليون ريال، تلتها فرنسا بقيمة إجمالية ١,٥ مليون ريال بنسبة ١٨٪.

وأفادت النشرة الإحصائية بأن دول مجلس التعاون الخليجي جاءت في المرتبة الرابعة في العام ٢٠١٠م بقيمة إجمالية بلغت ٧,٧ مليار ريال تشكل ما نسبته ٨٪ من إجمالي الصادرات السعودية بارتفاع بذات النسبة مقارنة بالعام ٢٠٠٩. وجاءت دولة الإمارات في صدارة الدول بقيمة إجمالية بلغت ٣,٣ مليار ريال بنسبة ٤٣٪، تليها البحرين بقيمة ٢,٩ مليار ريال بنسبة ٣٩٪.

وبلغت قيمة الصادرات السعودية في العام ٢٠١٠م إلى الدول العربية الأخرى ٤,٩ مليار ريال بنسبة ٥٪ من إجمالي الصادرات مرتفعة ٢٠٪ مقارنة بالعام الماضي، وجاءت على رأس الدول الأردن بقيمة بلغت ١,٢ مليار ريال بنسبة ٢٦٪، تليها مصر بـ ٩٧٢ مليون ريال تشكل ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي المجموعة.

وأشارت النشرة إلى قائمة أهم السلع المصدرة من المملكة في العام الماضي حيث استحوذت المنتجات المعدنية على ٨٦٪ من إجمالي الصادرات بقيمة إجمالية بلغت ٨٠,٨ مليار ريال مرتفعة بنسبة ٣٢٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٩م، فيما شكلت المنتجات الكيماوية واللدائن على ٩٪ من إجمالي الصادرات بقيمة إجمالية بلغت ٨,٢ مليار ريال مرتفعة بنسبة ٥٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٩م. وأفادت أن المواد الغذائية شكلت ١٪ من إجمالي الصادرات السعودية بقيمة إجمالية بلغت ١,١ مليار ريال.

الرئيس الأوكراني يتعهد بمواصلة المحادثات مع روسيا حول امدادات الغاز

●،، صرح الرئيس الأوكرانى فيكتور يانوكوفيتش بأن بلاده ستواصل محادثاتها مع روسيا بشأن تحديث العقود الثنائية الخاصة بإمدادات الغاز.

وقال يانوكوفيتش للصحفيين على هامش قمة كومنولث الدول المستقلة المنعقدة حاليا فى العاصمة الطاجيكية «إننا سنحافظ على الحوار طوال الوقت، وسيظل مستمرا فى الوقت الراهن».

وأضاف الرئيس الأوكرانى أن المفاوضات حول إعادة تسعير صادرات الغاز الروسية إلى أوكرانيا الجارية منذ ١٨ شهرا، ينبغى أن تعقد «طوال الوقت» بين شريكتين مثل أوكرانيا وروسيا اللتين تتمتعان بحجم تبادل تجاري تبلغ قيمة ٥٠ مليار دولار أمريكى.

وذكر «ومن ثم، يتعين علينا حل تلك القضية معا. وليس لدينا خيار آخر، وسيثبت الزمن كيف يمكننا تحقيق ذلك».

وقال يانوكوفيتش، عندما سأله مراسل من وكالة أنباء (انترفاكس) حول إذا ما كانت أوكرانيا سترفع النزاع إلى معهد التحكيم فى غرفة ستوكهولم التجارية إذا ما رفضت روسيا تعديل عقود الغاز، إن هذا سيكون الملاذ الأخير.

وأضاف «أتمنى أن تكون لدينا من الحكمة ما يكفى لإيجاد حل معا دون رفع المسألة إلى المحكمة. فإننى اعتبر المحكمة ملاذا أخيرا، بعد أن نكون قد استنفدنا جميع الفرص المتاحة أمامنا فى المفاوضات».

كانت روسيا قد ذكرت فى وقت سابق إنها ستخفض سعر الغاز الذي تمد به أوكرانيا إذا ما قامت الأخيرة بتعطيل خطة ترمي إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وتسمح لشركة «جازبروم» الروسية بالسيطرة على نصف شركة النفط الأوكرانية المملوكة للدولة «نافتوجاز.

للمحافظة على استقرار السوق

الكويت والسعودية تزيدان إنتاجهما النفطي في أغسطس الماضي

●،، رفعت الكويت والمملكة العربية السعودية إنتاجهما من النفط الخام في أغسطس لتجنب ارتفاع كبير في الأسعار وانعكاسه السلبي على الاقتصاد العالمي، وفقا لوزير النفط الكويتي محمد البصيري.

وقال البصري إنه «لولا لجوء عدد من دول منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) ومنها الكويت والسعودية إلى زيادة إنتاجها النفطي لتخطت الأسعار مستواها الحالي بكثير».

وأضاف أنه «لولا هذا الإجراء لشهدت أسعار النفط ارتفاعا يفوق الأسعار الحالية بما يسبب أزمة عالمية ويساهم في مزيد من الركود للاقتصاد العالمي والذي لا يزال يتعافى من تبعات الأزمة الاقتصادية التي أصابته عام ٢٠٠٨م».

وجاءت زيادة إنتاج السعودية والكويت بعد رفض منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) في يونيو زيادة عرضها النفطي، بحسب الوزير.

وأوضح البصري أن إنتاج الكويت في أغسطس «لم يقل عن ٢.٨ مليون برميل يوميا»، أي أكثر بكثير من الحصة التي حددتها «أوبك» لبلاده بـ٢.٢ مليون برميل في اليوم، مضيفا أن قدرة إنتاج بلاده بلغت٣.٠٥ ملايين برميل في اليوم.

ومع تأثر صادرات الخام الليبية بالحرب الأهلية وارتفاع أسعار النفط بفضل انتعاش الطلب في آسيا رفعت الدول الخليجية الأعضاء في «أوبك» إنتاجها خلال الأشهر القليلة الماضية بعدما فشلت في إقناع أعضاء آخرين في المنظمة مثل إيران وفنزويلا برفع الإنتاج الرسمي لأوبك في اجتماع في مطلع يونيو.

ووفقا لمسح أجرته «رويترز» من المتوقع أن يكون إجمالي إنتاج «أوبك» قد بلغ أعلى مستوياته في ثلاث سنوات على الأقل في أغسطس.

وأنتجت الكويت ٢.٣١ مليون برميل يوميا فقط في أغسطس ٢٠١٠بعدما سجل إنتاجها مستوى منخفضا بلغ٢.٢٣ مليون برميل يوميا في أغسطس ٢٠٠٩م.

وتعافى الإنتاج بقوة منذ نوفمبر٢٠١٠م مع ارتفاع الطلب على النفط الكويتي بفضل انتعاش الطلب من آسيا، أكبر مشتر للنفط الكويتي، وانقطاع إمدادات النفط الليبية.